

Distr.: General  
23 August 2016  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السادسة والعشرون

٣١ تشرين الأول/أكتوبر - ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

تقرير وطني مقدّم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

جمهورية مولدوفا

\* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-14599(A)



\* 1 6 1 4 5 9 9 \*

## مقدمة

- ١- تلتزم جمهورية مولدوفا (يشار إليها فيما يلي بمولدوفا) التزاماً راسخاً بتعزيز حقوق الإنسان بوصفها دولة أقيمت على أساس مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة أمام القانون واحترام كرامة الفرد.
- ٢- وترحب حكومة مولدوفا بالجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل التي تتيح فرصة لمتابعة ما أحرزه البلد من تقدم في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وإجراء مناقشات مثمرة بين الحكومة والجهات المعنية صاحبة المصلحة.

## أولاً- المنهجية والعملية التشاورية

- ٣- يشكل تقرير الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل استمراراً للعملية التي بدأت في عام ٢٠١١ عندما قدمت مولدوفا تقريرها في الجولة الأولى. وقد أعدت وزارة العدل هذا التقرير بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية والتكامل الأوروبي، وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في قرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها المجلس للجولة الثانية من عملية الاستعراض الدوري الشامل<sup>(١)</sup>.
- ٤- وحرر التقرير استناداً إلى مشاورات واسعة أجريت مع جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية بحقوق الإنسان في إطار فريق عامل مخصص. ونشر مشروع التقرير على الصفحة الرسمية لوزارة العدل لإجراء مناقشات عامة بشأنه، واتسع نطاق المشاورات في إطار تلك المناقشات العامة، وأدرجت في المشروع الاقتراحات ذات الصلة التي قدمت أثناء عملية المشاورات.
- ٥- وينقسم تقرير الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل إلى فصول مواضيعية مقابلة للمجموعات المواضيعية التي جُمعت فيها ١٢٢ توصية من التوصيات التي قبلتها مولدوفا كلياً أو جزئياً.
- ٦- وخضع التقرير لعملية موافقة من اللجنة الوطنية المعنية بإعداد التقارير الأولية والدورية المتعلقة بتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تكون مولدوفا دولة طرفاً فيها.

## ثانياً- المعلومات الأساسية والإطار التشريعي والتطورات منذ الاستعراض السابق

- ألف- الإطار التشريعي (٧-٧٣ و ٢٠-٧٣ و ١٥-٧٥ و ١٦-٧٥ و ١٧-٧٥ و ٧٦-٥)

- ٧- اعتمد القانون المتعلق بحامي الشعب (أمين المظالم) في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤<sup>(٢)</sup>. ويعزز القانون قدرات مركز حقوق الإنسان سابقاً، مكتب محامي الشعب حالياً<sup>(٣)</sup>.

- ٨- وبموجب القانون الجديد، حُقِّض عدد محامبي الشعب وعُدِّل إجراء التعيين (من قبل البرلمان على أساس مسابقة عامة) لضمان الشفافية ومشاركة المجتمع المدني، ووضع معايير الامتثال. ويُكفل إنشاء المؤسسة وتشغيلها بمقتضى إجراء جديد لتخصيص الموارد المالية.
- ٩- ويوجد حالياً محامياً دفاع أحدهما متخصص في شؤون حماية حقوق الطفل. ويجوز لمحامي الشعب أن يشغل منصبه خلال ولاية واحدة لمدة سبع سنوات.

## باء- سياسات حقوق الإنسان (٧٣-١٥ و ٧٣-١٦)

- ١٠- أُدرجت توصيات الجولة الأولى للتقييم، إضافة إلى توصيات الهيكل الدولية والإقليمية الأخرى، في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان المنقحة (خطة العمل الوطنية) للفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٥، جرى تقييم تنفيذ خطة العمل الوطنية مع تحديد الآثار القطاعية ذات الصلة. وعملاً بالتوصيات التي وضعت من أجل مولدوفا في جولة الاستعراض الدوري الشامل الثانية، سوف يضع البلد خطة عمل وطنية جديدة. ووُضعت أيضاً وثائق أخرى للسياسات الوطنية<sup>(٤)</sup>.
- ١١- ويشترك المجتمع المدني بنشاط في تنفيذ سياسات حقوق الإنسان وفي تقييم مدى تنفيذها بصفة عامة وفي تحقيق أهداف خطة العمل الوطنية بصفة خاصة. ويوجد ممثلون للمجتمع المدني في لجنة تنفيذ خطة العمل الوطنية واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بالاشتراك مع ممثلي المؤسسات العامة وممثلي المنظمات الدولية. وفي عملية تعديل خطة العمل الوطنية استناداً إلى توصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٢، شارك ممثلون لمنظمات غير تجارية ناشطة في مجال تعزيز حقوق الإنسان في الفريق العامل. واشتملت عملية وضع تقرير الاستعراض الدوري الشامل الثاني على تنظيم حلقتين دراسيتين دوليتين بالتعاون مع الشركاء الأجانب وممثلين للمجتمع المدني.

## جيم- الالتزامات الدولية (٧٣-١ و ٧٦-١ و ٧٦-٢ و ٧٦-٣ و ٧٣-٤٤ و ٧٥-١ و ٧٥-٢ و ٧٦-١٣)

- ١٢- بدأت عملية التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بإجراء مشاورات عامة<sup>(٥)</sup>. وتوقفت تلك العملية بصفة مؤقتة من أجل تقييم تكاليف التنفيذ ففي المرحلة الحالية أصبحت مولدوفا طرفاً في ثلاثة صكوك دولية في مجال الهجرة و ٤٠ صكاً من صكوك العمل الدولية الأمر الذي يشكل أساساً قانونياً كافياً في هذا المضمار.

- ١٣- وظهرت إمكانية التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دراسة الجدوى لعام ٢٠١٣ التي أعدت بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية). وعلى الرغم من أن التصديق على البروتوكول أمر ممكن، لم يجرز تقدم بعد في اتخاذ الإجراءات ذات الصلة.

١٤- وأنشئت لجنة توجيهية دائمة معنية بوضع التقارير وبردود مولدوفا على البلاغات المشتركة فيما بين الدول والشكاوى الفردية التي قُدمت بمولدوفا إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة<sup>(٦١)</sup>.

١٥- ومن السابق لأوانه في الوقت الحالي التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وعلى الرغم من بدء إجراء التصديق، فإنه لا يزال معلقاً بشكل مؤقت لأن مولدوفا لا تواجه الظاهرة التي تشكل موضوع المعاهدة. ولم يسجل البلد سوى بضعة حالات من الاختفاء القسري.

١٦- ويقر القانون رقم ٣١١ الصادر في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري للأمم المتحدة في تلقي ودراسة الشكاوى المقدمة من الأشخاص الخاضعين لولاية مولدوفا فرادى وجماعات الذين يدعون أنهم وقعوا ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات الوطنية. ومكتب العلاقات بين الإثنيات (مكتب العلاقات) هو الهيئة الوطنية المسؤولة عن تطبيق المادة ١٤ من اتفاقية عام ١٩٦٥<sup>(٦٢)</sup>.

## دال - حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

١٧- صدقت مولدوفا، التي تؤيد بقوة الأمم المتحدة والآليات المعنية بحقوق الإنسان، منذ عام ٢٠١٢ على المعاهدات الدولية الثلاث التالية وهي البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية<sup>(٦٣)</sup>، والاتفاقية الأوروبية بشأن الإشراف على المجرمين المحكوم عليهم بأحكام مشروطة أو المفرج عنهم إفراجاً مشروطاً<sup>(٦٤)</sup>، والاتفاق المبرم بين حكومة مولدوفا والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة فيما يتعلق بمركز المنظمة في مولدوفا والتعاون في مجال الهجرة.

١٨- وصدقت مولدوفا على البروتوكول الإضافي لاتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية<sup>(٦٥)</sup>.

١٩- وأقر مشروع القانون المتعلق بالتصديق على البروتوكول رقم ١٢ للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بموجب القرار الحكومي رقم ٣٦٠ الصادر في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، ومن المقرر أن ينظر فيه البرلمان في المستقبل القريب.

٢٠- ويروج حالياً لمشروع القانون المتعلق بالتصديق على "البروتوكول الإضافي" لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢١- واعتمد قانون جديد بشأن وكيل الحكومة لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥. وينص القانون على إنشاء آلية منقحة لرصد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في مولدوفا وهو ينظم التمثيل أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وإنفاذ قرارات المحكمة الأوروبية والأحكام الصادرة عنها، ويتضمن أحكاماً تتعلق بالإشراف الحكومي

على السلطات الوطنية المشاركة في إنفاذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وأحكامها. ولضمان تنفيذ القانون، وُضعت قاعدة تنظيمية بشأن الإجراء اللازم لإنفاذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

### ثالثاً- التطورات والإنجازات والتحديات في مرحلة ما بعد الاستعراض

ألف- عدم التمييز (٥-٧٥ و ٦-٧٥ و ٧-٧٥ و ٨-٧٥ و ٩-٧٥ و ١٠-٧٥ و ١١-٧٥ و ١٢-٧٥ و ٢٨-٧٣ و ٣-٧٥ و ٣٣-٧٥ و ٢٦-٧٣ و ٣٢-٧٥ و ٢٧-٧٥ و ٤-٧٦)

٢٢- اعتمد قانون ضمان المساواة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢. وأدرجت قائمة المعايير المتعلقة بعدم التمييز وفقاً للقانون على سبيل المثال لا الحصر، مما يسمح بتغطية جميع أسباب التمييز.

٢٣- وأنشئ المجلس المعني بمنع التمييز والقضاء عليه وضمان المساواة (المجلس)<sup>(١١)</sup> بوصفه هيئة جماعية تتمتع بالمركز نفسه الذي يتمتع به الشخص الاعتباري في القانون العام، ويرمي المجلس إلى ضمان الحماية من التمييز وتحقيق المساواة بين جميع الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا للتمييز. ويستند نشاط المجلس إلى مبادئ الحياد والاستقلال، وهو يعتمد قرارات تتعلق بإعادة إدماج ضحايا التمييز في الحقوق مباشرة، ويصوغ توصيات<sup>(١٢)</sup>.

٢٤- وفي عام ٢٠١٤، مُنح المجلس صلاحيات تخوله العمل كهيئة تحقيق فيما يخص فئات معينة من المخالفات<sup>(١٣)</sup>. ويرد في التوصية رقم ١٦ الصادرة عن محكمة العدل العليا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إجراء دراسة الشكاوى التي تتعلق بتصحيح مستندات الحالة المدنية نتيجة تغيير الجنس كممارسة قضائية<sup>(١٤)</sup>.

٢٥- ويرصد تطبيق سياسات مكافحة التمييز بصفة دائمة على مستوى الاتصالات السمعية البصرية ووسائل الإعلام<sup>(١٥)</sup>.

٢٦- ووُضع دليل لمكافحة التمييز مخصص للقضاة في عام ٢٠١٤<sup>(١٦)</sup>. وأدرجت المواضيع المتعلقة بمنع التمييز ومكافحته في مناهج الحلقات الدراسية التدريبية التي يقدمها المعهد الوطني للعدالة إلى القضاة والمدعين العامين وغيرهم من الجهات الفاعلة من قطاع العدل<sup>(١٧)</sup>.

٢٧- وأقرت الحكومة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ مشروع القانون المتعلق بتجريم الأفعال التي تُرتكب بدافع التحيز<sup>(١٨)</sup>.

٢٨- ويكفل احترام حقوق الأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في مولدوفا من خلال الإجراءات السلمية التي اتخذت في الآونة الأخيرة<sup>(١٩)</sup>.

٢٩- ووفقاً للإحصاءات، سُجّلت ١٧ شكوى في عام ٢٠١٥ تتعلق بمكافحة التمييز وكره الأجنبي والتطرف في جميع أنحاء البلد. ومن بين تلك الشكاوى، صدرت أوامر في ثلاث قضايا بعدم تحريك الدعوى الجنائية. ومن بين العدد الإجمالي للقضايا الجنائية المرفوعة، قُدمت إلى المحكمة أربع قضايا بشأن ١٥ شخصاً (بمن فيهم ثلاثة قاصرين) وحالة اتهام وقضية معلقة وفقاً للفقرة (٢) من المادة ١/٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية (لم يحدد الشخص الذي يُحتمل أن يكون قد أدين)، وقضية واحدة معلقة وفقاً للفقرة (١) من المادة ١/٢٨٧ من القانون (فرّ فيها المتهم) وثمانٍ قضايا قيد النظر. ولم تصدر المحكمة سوى حكم يتضمن إدانة واحدة تثبت انتهاك حقوق الشخص.

## باء- الأشخاص المنتمون إلى أقليات قومية (٧٣-٦٠ و ٧٣-٢ و ٧٣-٤ و ٧٣-٦١ و ٧٣-٥ و ٧٣-١٠ و ٧٣-٢٤ و ٧٣-٢٥ و ٧٥-٢٣)

٣٠- تمثل صياغة القوانين والسياسات في مجال العلاقات بين الإثنيات وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية نشاطاً مستمراً من أنشطة حكومة مولدوفا<sup>(٢٠)</sup>. وتطابق تشريعات مولدوفا بهذا المعنى أعلى المعايير الدولية المعترف بها التي تتألف من مجموعة من القوانين التشريعية والمعيارية<sup>(٢١)</sup>.

٣١- ووضعت الاستراتيجية المتعلقة بالتنوع الشامل في جمهورية مولدوفا (٢٠١٦-٢٠٢٦) بدعم من المفوض السامي للأقليات القومية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبمساعدة فنية من مجلس أوروبا.

٣٢- وتعزز روح التسامح والحوار بين الثقافات من خلال الحملات التقليدية والمهرجانات الثقافية الإثنية، ومن الأمثلة على ذلك اليوم الدولي للغة الأم (الذي يُحتفل به سنوياً في شباط/فبراير)، ويوم العنجر الدولي (في نيسان/أبريل من كل عام)، وأيام الثقافة الأوكرانية (في آذار/مارس من كل عام)، والربيع البولندي (نيسان/أبريل من كل عام)، ويوم الأدب والثقافة للشعوب السلافية (أيار/مايو من كل عام)، واليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الهولوكوست (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦) وما إلى ذلك.

٣٣- وتسهم المنظمات غير الحكومية الإثنية - الثقافية للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية في حفظ وتعزيز الهوية الثقافية للفئات الإثنية وتقاليد وعاداتها. واستناداً إلى بيانات مكتب العلاقات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، كان هناك ٩٣ رابطة عامة جمهورية معتمدة للأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية (وبمثل ذلك نحو ٣٠ أقلية إثنية) وما يقارب ١٢٠ منظمة غير حكومية محلية إثنية ثقافية. ويقدم الدعم إلى الأنشطة الإثنية الثقافية من خلال مجلس القوميات وهو مركز ثقافي ومنهجي وإعلامي، ويعمل المركز برعاية مكتب العلاقات<sup>(٢٢)</sup>.

٣٤- وتُنفذت خطة العمل التي ترمي إلى دعم سكان الغجر الروما في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥<sup>(٢٣)</sup>. وأنشئت وظيفة وسيط على صعيد المجتمع المحلي<sup>(٢٤)</sup>. وتتولى السلطات المحلية مهمة اختيار الوسطاء (مثل المجتمع المدني المحلي للروما أو الممثلون الذين تعينهم الجمعية العامة للمجتمع المحلي). ويُعنى وسيط المجتمع المحلي بما لا يقل عن ١٥٠ شخصاً من المستفيدين. وفي عام ٢٠١٣، خصص مبلغ ٦٠٠ ٤٦٢ ليو من ميزانية الدولة لتدريب أول دفعة تضم ١٥ وسيطاً من وسطاء المجتمع المحلي في ١٤ بلدة، ومبلغ ٨٠٠ ٦١٩ ليو في عام ٢٠١٤ لاستخدام ٤٨ وسيطاً من وسطاء المجتمع المحلي كلهم في ٤٤ منطقة يسكنها الغجر الروما. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، دخلت الأحكام الجديدة المتعلقة بالتمويل اللامركزي حيز النفاذ على الصعيد الوطني، وبمقتضى تلك الأحكام ينبغي للسلطات العامة المحلية أن تخصص الأموال لعدد من الخدمات المحلية، بما في ذلك أنشطة وسطاء المجتمع المحلي، غير أن عملية التوظيف التي تقوم بها السلطات العامة المحلية لتعيين وسطاء المجتمع المحلي قد توقفت بسبب انعدام التمويل. ووفقاً لأحدث البيانات، في عام ٢٠١٥ بلغ عدد وسطاء المجتمع المحلي الذين يعملون داخل مكاتب رؤساء البلديات ويتلقون أجورهم من الميزانية المحلية ١٥ وسيطاً لا غير، وبلغ هذا العدد تسعة وسطاء في عام ٢٠١٦. وتجدد الإشارة إلى أنه في الحالة المعنية، يكتسي دور الرابطة العامة للغجر الروما أهمية بالغة. ونظراً إلى أن أحد أسباب عدم استخدام وسيط المجتمع المحلي يرجع أحياناً إلى عدم ضرورة وظيفته، أصبح دور الرابطة العامة للغجر مهماً في بناء حوار فعال مع السلطات العامة المحلية بغية زيادة تحسين خدمات وسيط المجتمع المحلي.

٣٥- ووُضع دليل لأسر الغجر الروما بدعم مالي من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وصدر بثلاث لغات (الرومانية والروسية ولغة الروما)<sup>(٢٥)</sup>.

٣٦- وأُقرت خطة العمل الجديدة التي ترمي إلى دعم سكان الغجر الروما للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بموجب القرار الحكومي رقم ٧٣٤. وتعتبر الوثيقة عن التزام الحكومة بصورة متواصلة بتعزيز الإدماج الاجتماعي للغجر الروما. وتنص الخطة على التدابير والمسؤوليات المحددة في مجالات مثل التعليم، والصحة، والعمل والحماية الاجتماعية، والإسكان، والتنمية المجتمعية، والمشاركة في عملية صنع القرار ومكافحة التمييز. وتتضمن الخطة تدابير ترمي إلى ضمان الأمن الاجتماعي في سوق العمل، فانعدامه يتسبب مباشرة في حالة اجتماعية واقتصادية حرجة للغجر الروما، ويؤدي إلى الفقر الذي يجرّ جميع العواقب السلبية لتلك الظاهرة. وسوف تمول أنشطة الخطة من مخصصات ميزانية الدولة بدعم من الصناديق الأوروبية ومشاريع/برامج المساعدة التقنية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وما إلى ذلك.

## جيم- الحق في التعليم (٧٣-٢٢ و ٧٣-٩ و ٧٦-١١ و ٧٦-١٢ و ٧٣-٥٩ و ٧٦-١٠)

- ٣٧- يُكفل الحق في اختيار لغة التعليم والتدريب على جميع المستويات والمراحل التعليمية بإنشاء عدد كاف من مؤسسات التعليم والصفوف والمجموعات<sup>(٢٦)</sup>.
- ٣٨- وهناك في الوقت الراهن ثلاث طرائق لدراسة لغات الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية<sup>(٢٧)</sup>. ومن حقائق المدارس الحديثة لأطفال الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية الحاجة إلى دراسة أربع لغات وهي الرومانية والروسية واللغة الأم وإحدى اللغات الدولية. وتلبيةً لمتطلبات المجتمع الجديد، يمكن تحقيق هذا الهدف باستحداث التعليم المتعدد الثقافات واللغات.
- ٣٩- ومنذ عام ٢٠١٣، ينفذ مشروع التعلم عن بعد باللغة الرومانية. وهو يهدف إلى تدريب الشباب من أجل إدماجهم في المجتمع عن طريق الانغماس اللغوي والثقافي.
- ٤٠- واعتمد البرنامج الوطني لتعزيز نوعية التدريس باللغة الرومانية في مؤسسات التعليم العام للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية (٢٠١٦-٢٠٢٠)<sup>(٢٨)</sup> في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. والهدف من هذا المشروع هو تكوين وتطوير مهارات التواصل باللغة الرومانية للطلاب غير الناطقين بالرومانية.
- ٤١- ويقوم النظام التعليمي في مولدوفا على أساس ضمان حق الجميع في التعليم. وتكرس الأولويات الوطنية في مجال التعليم، بصورة عامة، وتعليم الأطفال والشباب ذوي الإعاقة بصورة خاصة في الاستراتيجية الوطنية لتوفير التعليم للجميع<sup>(٢٩)</sup> وفي استراتيجية الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٠-٢٠١٣)<sup>(٣٠)</sup> وبرنامج تطوير التعليم الشامل في مولدوفا للسنوات ٢٠١١-٢٠٢٠<sup>(٣١)</sup>.
- ٤٢- ويتيح النظام التعليمي الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة التعليم على جميع مستويات النظام التعليمي<sup>(٣٢)</sup>.
- ٤٣- وتقدم المساعدة المتخصصة الجارية إلى الأطفال ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العام بتنظيم لجان متعددة التخصصات داخل المدرسة وتوفير خدمات المساعدة النفسية - التربوية<sup>(٣٣)</sup>.
- ٤٤- وتقدم الوجبات الغذائية للأطفال في المؤسسات السابقة للتعليم الجامعي وفقاً للقوانين المعيارية<sup>(٣٤)</sup>، وتستخدم الاعتمادات المالية المخصصة للوجبات الغذائية في حدود الميزانيات المحلية المقررة.
- ٤٥- وتوجد مجموعة معايير مالية للوجبات الغذائية المجانية للأطفال في الصفوف من الأول إلى الرابع في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية والتلاميذ في الصفوف من الخامس إلى الثاني عشر في المؤسسات السابقة للدراسة الجامعية الواقعة في الضفة اليسرى لنهر نيسسترو وبلدية بندر وتلاميذ المدرسة الثانوية النظرية "ستيفان سيل مار" في غريغوريولو الواقعة في منطقة دوروتكايا، بما في ذلك تلاميذ المدرسة من قرية دوروتكايا بمقاطعة دوباشاري.



## دال - العدالة والفساد (٣٧-٧٥ و ٣٦-٧٥ و ٣٨-٧٥)

٤٦ - أجريت الإصلاحات في قطاع العدالة وفقاً لخطة العمل المتعلقة بتنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع العدالة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦<sup>(٣٥)</sup>.

٤٧ - وزيدت الأموال المخصصة للمحاكم، وخضع نظام إدارة المحكمة للإصلاح من خلال مراجعة مهام رؤساء المحاكم وإنشاء منصب رئيس أمانة المحكمة. وأنشئ نظام لاختيار القضاة وآخر لتقييم الأداء.

٤٨ - وفي الوقت الراهن، تستخدم جميع المحاكم البرنامج الإلكتروني المتكامل لإدارة ملفات المحاكم والتسجيلات الصوتية لجلسات الاستماع<sup>(٣٦)</sup>.

٤٩ - وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، اعتمد عدد من الصكوك القانونية الرامية إلى إصلاح مؤسسة حصانة القضاة بغية منع الفساد<sup>(٣٧)</sup>. واعتمدت مجموعة واسعة من قوانين مكافحة الفساد، التي ترمي إلى منع الفساد وفرض عقوبات أشد صرامة على أفعال الفساد في قطاع العدالة، وكذلك إلى تعزيز كفاءة السلطة القسرية للجهاز القضائي. وزيد حدّ الغرامة المفروضة على ارتكاب الجرائم المادية ثلاثة أمثال، بما يشمل أفعال الفساد وزيدت ثلاثة أمثال أيضاً مدة منع الأشخاص الذين يرتكبون جرائم الفساد من شغل مناصب معينة أو القيام بأنشطة محددة وفرض نظام المصادرة المطولة، وأدرج في القانون الجنائي تعريف جديد لجريمة "الإثراء غير المشروع".

٥٠ - وينص القانون رقم ٣ الصادر في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦<sup>(٣٨)</sup> على إجراء إصلاح في دائرة النيابة العامة. ولتنفيذ أحكام هذا القانون، اعتمد القانون رقم ١٥٢ الصادر في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن تعديل بعض القوانين التشريعية واستكمالها. ويعمل القانون على مواءمة التشريعات النافذة مع أحكام القانون الجديد المتعلق بالنيابة العامة، مثل قانون الإجراءات الجنائية، وقانون الإجراءات المدنية، وقانون المخالفات ومدونة الأسرة، والقانون المتعلق بأنشطة التحقيق الخاصة، والقانون المتعلق بدفع الأجور في قطاع الميزانية وقوانين أخرى. ويجري في الوقت نفسه حالياً تعزيز التعديلات التي ستدخل على الدستور بشأن تعيين المدعي العام وإقالته. وفي عام ٢٠١٣، بدأ إصلاح وزارة الشؤون الداخلية (وزارة الداخلية) وهو يرمي إلى الفصل المؤسسي بين وزارة الداخلية والشرطة<sup>(٣٩)</sup>.

٥١ - واعتمد القانون رقم ٣٢٦ الصادر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن تعديل بعض القوانين التشريعية واستكمالها إضافة إلى القانون رقم ٣٢٥ المتعلق باختبار الاستقامة المهنية ويحدد كلا القانونين صكاً جديداً لمنع فساد الموظفين الحكوميين. وعُدّل قانون اختبار الاستقامة المهنية بموجب القانون رقم ١٠٢ الصادر في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦ الذي يتضمن أحكاماً تنص على فرض رقابة قضائية على الوسائل والأساليب التقنية لاختبار تقييم الاستقامة المهنية وتغيير نهج تقييم الاستقامة بدءاً من الموظفين العموميين وحتى المؤسسة التي يعملون فيها.

٥٢- واعتمد القانون رقم ٧٩ المتعلق بإعادة هيكلة النظام القضائي في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، ويهدف القانون إلى ضمان إمكانية الوصول إلى النظام القضائي واستقلاليتته عن طريق تحسين المحاكم على النحو الأمثل وتعزيز قدراتها، والارتقاء بنوعية إقامة العدل وهيئة الأساس اللازم لتخصص القضاة.

٥٣- وعُدّل الإطار التنظيمي العام للمهن القانونية (المحامون وكتاب العدل وحجّاب المحكمة والأطباء الشرعيون والمسؤولون الإداريون المخوّلون، وما إلى ذلك) وإطار هيئات الإدارة الذاتية ذات الصلة من أجل تحسين وتعزيز قدراتها<sup>(٤٠)</sup>.

**هاء- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة وظروف الاحتجاز**  
(٢-٧٤ و ١٤-٧٦ و ٢٩-٧٣ و ١٤-٧٣ و ٤٧-٧٣ و ٣٩-٧٥ و ٧٣-٤٣ و ٧٣-٤٨ و ٧٣-٤٦ و ٧٣-٤٥ و ٧٥-٣٤ و ٧٥-٣٥)

٥٤- أُقرّت بموجب القانون رقم ٢٥٢ الصادر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تعديلات على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الإنفاذ بإدراج مادة جديدة بعنوان "التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة" التي تتضمن ما يرتبط بذلك من ظروف مشددة. وتُسْتَعَد في القانون إمكانية منح العفو من عقوبة جنائية مفروضة في حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة إضافة إلى إمكانية طلب تطبيق عقوبة أخف مما هو منصوص عليه في القانون. وقد شددت التعديلات التي أُدخِلت إلى حد كبير العقوبات الجنائية المنزلة في حالة التعذيب ونظمت صراحةً الاختصاص الحصري للمدعي العام في مقاضاة حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة وحالات التعذيب المزعومة أو غيرها من الجرائم المنسوبة إلى رجال الشرطة، وهيئات التحقيق الخاصة.

٥٥- واستُحدثت عملية الفحص الطبي الإلزامي والسري للشخص المقبوض عليه فوراً بعد قبوله في الاحتجاز أو إطلاق سراحه منه بناءً على طلبه، وخلال فترة الاحتجاز بأكملها، ومنح الحق في إجراء فحص طبي للحصول على تشخيص مستقل عن تشخيص الطبيب المكلف بذلك في مرفق الاحتجاز وذلك للكشف عن علامات محتملة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة. واستُكمل قانون الإجراءات الجنائية بأحكام صارمة تتعلق بتوثيق الاعتقال بهدف تعزيز الضمانات لدى احتجاز الأشخاص. وعليه، تنص الفقرة (١) من المادة ١٦٧ صراحةً على الالتزام في تقرير التوقيف بوصف الحالة البدنية للشخص الموقوف والشكاوى بشأن ظروفه الصحية، ووصف الملابس التي يرتديها وتوضيحاته واعتراضاته وطلباته والطلب الذي يرفعه لإجراء فحص طبي، بما في ذلك إجراء الفحص على نفقته الخاصة، إضافة إلى الالتزام بموافاته بنسخة من التقرير. ووفقاً للفقرة (٦) من المادة ١٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية، عندما تُكتشف إصابات جسدية على الموقوفين أثناء التوقيف، يبلغ المحقق على الفور المدعي العام، الذي يأمر تبعاً للحالة بإجراء فحص الأدلة الجنائية أو الفحص الطبي لتحديد منشأ الإصابات وطابعها.

٥٦- وأسهم إجراء تلك التعديلات في القضاء بشكل جزئي على ممارسات إساءة المعاملة الأمر الذي أفضى إلى ضمان بلوغ الهدف المنشود من التشريعات الجنائية وتحقيق العدالة الاجتماعية<sup>(٤١)</sup>.

٥٧- وينظم القانون رقم ٢١٨ الصادر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إجراءات استخدام القوة البدنية والوسائل الخاصة والأسلحة النارية، وبموجب القانون رقم ١٤٦ الصادر في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، استعيض عن عقوبة الحبس التأديبية بالعزل التأديبي.

٥٨- وأقرت التوصيات المنهجية للتحقيق بكفاءة في التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة<sup>(٤٢)</sup>. واعتمدت قاعدة تنظيمية بشأن تحديد الهوية والتسجيل وإجراءات الإبلاغ في الحالة المزعومة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة<sup>(٤٣)</sup> في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٥٩- وتوجد خطوط اتصال مباشرة في جميع مكاتب الادعاء الإقليمية والمتخصصة لتلقي المعلومات والشكاوى، وهي مزودة بمعدات للمراقبة بالفيديو<sup>(٤٤)</sup>. ووضع ٤١ صندوقاً بلاستيكيّاً أو أثاثاً خاصاً للأشخاص المتهمين في ٢١ محكمة، وسُحبت من قاعات المحكمة الأقفاص المعدنية التي كانت تُعتبر في السابق مهينة.

٦٠- ويتسم الإجراء الرامي إلى تحسين ظروف الاحتجاز بطابع مستمر، وزادت الوسائل المالية المخصصة والمستخدمة لهذا الغرض<sup>(٤٥)</sup>. واعتمد سجل للأشخاص المحتجزين والموقوفين والمدانين<sup>(٤٦)</sup> وهو ما أسهم في أداء نظام موحد ومحمي من التلاعب.

٦١- ومنذ عام ٢٠١٥، أنشئ<sup>(٤٧)</sup> نظام رصد إلكتروني للأشخاص المعفيين من المسؤولية الجنائية<sup>(٤٨)</sup>.

## واو- حرية الدين والتعبير والتجمع (٧٦-١٥ و ٧٣-٣ و ٧٣-٥٢ و ٧٣-٢٧ و ٧٣-٥٣ و ٧٣-٥٥ و ٧٣-٥٦ و ٧٣-٥٧ و ٧٥-٤ و ٧٦-٩ و ٧٣-٥٤)

٦٢- تتمتع الحكومة بصلاحيات منح الأفراد الحق في حرية التعبير وفي التجمع على قدم المساواة فيما بينهم.

٦٣- وأنشئ فريق عامل لوضع مشروع القانون الجديد المتعلق بالمنظمات غير التجارية في عام ٢٠١٦. والهدف من ذلك هو تقديم مشروع هذا القانون إلى البرلمان بحلول نهاية عام ٢٠١٦. ويكرس القانون رقم ١٢٥ الصادر في ١١ أيار/مايو ٢٠١١ الحق في حرية الضمير والفكر والدين. ويوجد في الوقت الراهن نحو ٢٦٣٤ طائفة دينية وفروع مكونة لها مسجلة على الصعيد الوطني (الطوائف والمؤسسات الدينية).

٦٤- وأدرج موضوع "الدين" في المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية والعليا بوصفه مادة اختيارية<sup>(٤٩)</sup>. ويدرس حالياً الإطار القانوني لإدخال التعديلات اللازمة لمواءمته مع المعايير الدولية.

- ٦٥- ويُشترط لإصدار تراخيص البث الإذاعي في المناطق التي يمثّل فيها أفراد الأقليات القومية أغلبية السكان، أن تقدّم برامج البث الإذاعية والتلفزيونية بلغات تلك الأقليات (الغاغاوزية والروسية والبلغارية والأوكرانية)<sup>(٥٠)</sup>.
- ٦٦- وعُدّل القانون المتعلق بالوسائل السمعية البصرية في ٥ آذار/مارس ٢٠١٥ لضمان الشفافية في ملكية وسائط الإعلام<sup>(٥١)</sup>.
- ٦٧- ويجري حالياً تعزيز القانون الجديد المتعلق بالمواد السمعية البصرية<sup>(٥٢)</sup> من أجل تحسين حالة حرية التعبير.

## زاي- حقوق المرأة والعنف المنزلي (١-٧٤ و ١٨-٧٥ و ١٩-٧٥ و ٥٨-٧٣ و ٦-٧٦ و ٢٠-٧٥ و ١٨-٧٣ و ٨-٧٣ و ٣٠-٧٣ و ٣١-٧٣ و ٣٢-٧٣ و ٣٣-٧٣ و ٢٨-٧٥ و ٣٤-٧٣)

- ٦٨- يشكل منع العنف المنزلي ومكافحته جزءاً من السياسة الوطنية للرعاية والدعم على مستوى الأسرة<sup>(٥٣)</sup>.
- ٦٩- وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، نُفذ البرنامج الوطني المتعلق بالمساواة بين الجنسين. واستناداً إلى تقرير التقييم وُضعت توصيات لبرنامج جديد، ويجري حالياً إعداده.
- ٧٠- وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أُقرّت خطة العمل المتعلقة بكفالة احترام مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في العملية الانتخابية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ووضع المؤشر المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات العامة في عام ٢٠١٣. واستناداً إلى الوثيقة، فإن البرنامج الوطني للوقاية من الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً ومراقبتها هو الوحيد الذي يتضمن تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أصل ١٢ سياسة واستراتيجية خضعت للتقييم. وبلغ كل من مشروع استراتيجية حماية الطفل والأسرة، ومشروع استراتيجية اللامركزية في القطاع التعليمي، مستوى متوسطاً في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بينما لا تزال السياسات والاستراتيجيات التسع المتبقية التي خضعت للتحليل في المستوى الأولي، على الرغم من أن كلاً منها يهتم بصورة أو بأخرى بالمنظور الجنساني.
- ٧١- واعتمد القانون رقم ٧١ في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦<sup>(٥٤)</sup>. وهو ينص على حصة نسبتها ٤٠ في المائة من حصص مشاركة كلا الجنسين في عملية صنع القرار السياسي العام. وإضافة إلى ذلك، ينص القانون على أحكام تتعلق بإجازة الأبوة<sup>(٥٥)</sup>. وفي الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١٥ وتموز/يوليه ٢٠١٦، نُفذ البرنامج الذي يرمي إلى دعم مؤسسات وسائط الإعلام في كفالة المساواة بين الجنسين (وسائط الإعلام المطبوعة، وسائط الإعلام على الإنترنت، وسائط الإعلام الإلكترونية الوطنية والمحلية).

- ٧٢- ووضعت الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مولدوفا للسنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠.
- ٧٣- ويجري تعزيز التعديلات والإضافات<sup>(٥٦)</sup> المدخلة على ١١ قانوناً تشريعياً في مجال منع العنف المنزلي ومكافحته<sup>(٥٧)</sup>، كما يجري إعداد الاستراتيجية المتعلقة بمنع ومكافحة العنف على المرأة والعنف المنزلي<sup>(٥٨)</sup>.
- ٧٤- وتخصص كل عام موارد مالية من ميزانية الدولة<sup>(٥٩)</sup> لضمان تنفيذ واستمرارية برامج المساعدة على إعادة إدماج ضحايا العنف. وفي مولدوفا، تعمل حالياً ثمانية مراكز للإقامة المؤقتة وإعادة التأهيل<sup>(٦٠)</sup>.
- ٧٥- ويجري تنفيذ مشروع النظام الإحصائي الوطني لتوحيد مجموعة متناسقة من مؤشرات التنمية على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية.
- ٧٦- واتسع نطاق شبكات المساعدة لتشمل منطقة ترانسنيستريا في البلد<sup>(٦١)</sup>.

## حاء- حقوق الطفل وقضاء الأحداث (٧٥-٢١ و ٧٣-١١ و ٧٣-٢١ و ٧٣-٢٣ و ٧٣-٤٩)

- ٧٧- أنشئ الإطار القانوني للحماية والرصد فيما يتعلق بالأطفال الذين يواجهون صعوبات بموجب القانون رقم ١٤٠ الصادر في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وينص القانون المتعلق بالحماية الخاصة للأطفال المعرضين للخطر والأطفال المنفصلين عن ذويهم الساري منذ الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ على مراجعة أنشطة سلطات الوصاية وتكليف رؤساء البلديات والمكاتب الإقليمية للمساعدة الاجتماعية وحماية الأسرة بصلاحيات في هذا المجال، وتنظيم إجراء الإخطار التلقائي وتسجيل الشكاوى المتعلقة بالأطفال المعرضين للخطر، ومنح مركز خاص لهؤلاء الأطفال وإيداع الأطفال المنفصلين عن ذويهم. وأقرت الاستراتيجية المتعلقة بحماية الطفل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤<sup>(٦٢)</sup>. ووضعت خدمة المساعدة الهاتفية المجانية للأطفال في حزيران/يونيه ٢٠١٤<sup>(٦٣)</sup>. ويشغل نظام المعلومات الآلي لمفتشية العمل الحكومي منذ تموز/يوليه ٢٠١٤. وقد صمم النظام في سياق التمكين الاقتصادي للمرأة بزيادة قدرتها على الحصول على عمل<sup>(٦٤)</sup>.
- ٧٨- وأقرت قائمة تصنيف الوظائف الجديدة التي تمارس في ظروف صعبة و/أو ضارة و/أو محفوفة بالخطر، ويُحظر تشغيل الأشخاص دون سن ١٨ عاماً<sup>(٦٥)</sup>. ويمنع استخدام تلاميذ المدارس في الأعمال الزراعية الموسمية (وهي الممارسة المعتادة في المناطق الريفية)<sup>(٦٦)</sup>.
- ٧٩- وأقرت معايير خدمة الدعم الاجتماعي للأسر التي لديها أطفال<sup>(٦٧)</sup>.

٨٠- وأنشأ مكتب المدعي العام شعبة فرعية متخصصة للقصر وحقوق الإنسان. وعُين في مكاتب المدعي العام الإقليمية مدعون عامون متخصصون في مسائل تتعلق بالطفل<sup>(٦٨)</sup>. وتعزز الكفاءة عن طريق الدورات التدريبية التي يجري تنظيمها داخل المعهد الوطني للعدالة<sup>(٦٩)</sup>.

٨١- وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ فتحت غرف للاستماع إلى الأطفال مجهزة وفقاً لذلك في ثمانية مكاتب للدعاء العام. ووضعت دليل منهجي يتعلق بمعالجة حالات الأطفال ضحايا الجرائم أو الشهود عليها<sup>(٧٠)</sup>، ودليل لإجراء مقابلات مع الأطفال<sup>(٧١)</sup>.

٨٢- ويولي اهتمام شديد لظروف احتجاز القصر، وذلك بتنظيم دورات تدريبية للموظفين بصفة دائمة<sup>(٧٢)</sup>، وأقرت منهجية العمل بشكل فردي مع القصر<sup>(٧٣)</sup>. وبموجب القانون رقم ٨٢ الصادر في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤، أدخلت تعديلات على قانون الإنفاذ، بما في ذلك المحتجزون القصر الذين يقضون أحكام سجنهم. وهذه تشير إلى حراسة السجناء أثناء نقلهم إلى السجن. ويحظر نقل القاصرين إلى أماكن أخرى غير السجون المتخصصة. ويمارس السجناء القصر أو ممثلوهم القانونيون أو قسم الوصاية الإدارية في حال غيابهم الحق في التظلم في إطار اختصاص تنظيم السجون، وخفضت المدة القصوى لاحتجاز القصر انفرادياً كعقوبة تأديبية إلى ثلاثة أيام مقارنةً بالقاعدة التنظيمية السابقة التي تصل فيها تلك المدة إلى خمسة أيام.

٨٣- واتخذت إجراءات تتعلق بوقف تنفيذ الحكم ووضع الأحداث تحت المراقبة. وأدخلت تعديلات على القانون رقم ٨ الصادر في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بشأن وقف تنفيذ الحكم ووضع الأحداث تحت المراقبة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ من خلال تعديل الفقرة ٥ من المادة ١٥٢ التي تشترط وجود موظف مراقب للسلوك متخصص في مراقبة الأحداث في كل مكتب من مكاتب المراقبة. ويتلقى الموظف التدريب للعمل على هذا النوع من المواضيع. وخضعت أيضاً التدابير التعليمية المنطبقة على القصر للتنقيح من أجل إدراج تدابير تعليمية جديدة لمراقبة حقوق الطفل وإعادة إدماجه اجتماعياً. واتخذت أيضاً تدابير بديلة للاحتجاز قابلة للتطبيق. ويجري تنفيذ برامج تعليمية بديلة لإعادة إدماج القصر اجتماعياً في إطار نظام مراقبة سلوكهم<sup>(٧٤)</sup>. واعتمد القانون رقم ١٢٣ الذي يرمي إلى تعزيز نظام مراقبة سلوك الأحداث في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

**طاء-** الاتجار بالبشر (١٢-٧٣ و ٤١-٧٣ و ٣٧-٧٣ و ١٧-٧٣ و ٣٦-٧٣ و ٣٨-٧٣ و ٣٩-٧٣ و ٤٠-٧٣ و ٢٥-٧٥ و ٢٦-٧٥ و ٤٢-٧٣ و ٣٠-٧٥ و ٢٩-٧٥ و ٥٠-٧٣ و ٣١-٧٥ و ٤٠-٧٥)

٨٤- عزز القانون رقم ٢٧٠ الصادر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ كثيراً الإطار التشريعي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر<sup>(٧٥)</sup>. واعتمد القانون المتعلق بإعادة تأهيل ضحايا الجرائم في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦. والمستفيدون من هذا القانون هم ضحايا الاتجار بالبشر وضحايا الاتجار بالأطفال<sup>(٧٦)</sup>.

- ٨٥- وحيث إن نطاق الوسائل التي يمكن بها استغلال الأطفال باستخدام الإنترنت قد اتسع، فقد تعزز مستوى حماية القصر من المجرمين المحتملين<sup>(٧٧)</sup>.
- ٨٦- وفي عام ٢٠١٣، أطلق الموقع الشبكي المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر (www.antitraffic.gov.md). وتنظّم سنوياً حملات وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر<sup>(٧٨)</sup>.
- ٨٧- وهناك سبعة مراكز للمساعدة والحماية تقدم خدمات متخصصة للضحايا الفعليين والضحايا المحتملين للاتجار بالبشر وتموّل تلك المراكز من ميزانية الدولة في إطار نظام الإحالة الوطني<sup>(٧٩)</sup>. وإضافة إلى ذلك، افتتح في حزيران/يونيه ٢٠١٦ مركز لإيواء الضحايا الفعليين والضحايا المحتملين للاتجار بالبشر في حالات الطوارئ (من ٧ إلى ١٨ عاماً) ويقدم المركز خدمات المساعدة الاجتماعية والطبية من أجل إعادة إدماجهم في الأسرة والمجتمع. وأنشئ مكتب مشترك للمعلومات والخدمات وهو يعمل في ٢٥ مقاطعة في البلد<sup>(٨٠)</sup>.
- ٨٨- وأُخذ إجراء يتعلق بتدخل موظفي مؤسسات التعليم في عام ٢٠١٣. وهو إجراء يسمح لهم بالتدخل في الحالات التي يتعرض فيها الأطفال لإساءة المعاملة والإهمال والاستغلال والاتجار في نظام التعليم الداخلي<sup>(٨١)</sup>.
- ٨٩- وتضمن البعثات الدبلوماسية والمكاتب القنصلية لمولدوفا العقود التي تُبرم مع مؤسسات وطنية ودولية<sup>(٨٢)</sup> من بلدان الاعتماد بهدف تحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر وضمان إعادتهم إلى الوطن من البلدان التي يرتفع فيها خطر الاتجار بالبشر، بما يشمل البلدان التي لا توجد فيها بعثات دبلوماسية لمولدوفا.

## باء- الأشخاص ذوو الإعاقة (٧٣-١٩ و ٧٥-١٣ و ٧٣-٥١ و ٧٥-١٤ و ٧٥-٢٢)

- ٩٠- أنشئت الهياكل المتخصصة التالية وهي المجلس الوطني المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمجلس الوطني المعني بحماية حقوق الطفل وهياكل أخرى مكلفة بتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبغية تعزيز آلية ناجعة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم اجتماعياً، جرى إصلاح المؤسسة المسؤولة عن تحديد الإعاقة<sup>(٨٣)</sup>.
- ٩١- ووُضع الإطار المعياري الذي يحكم تنظيم وعمل الكثير من الخدمات الاجتماعية بأنواعها<sup>(٨٤)</sup>. وتجري حالياً دراسة وتحديد آليات تمويل الخدمات الاجتماعية التي يتعين على السلطات العامة المحلية أن تقوم بإنشائها.
- ٩٢- وأقرّت اللائحة المنقحة للجنة المعنية بحماية الأطفال الذين يواجهون صعوبات<sup>(٨٥)</sup>.
- ٩٣- ووُضعت شروط قانونية تفرض وتكفل تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة وإعمال حقوقهم في الخدمات العامة والأماكن العامة<sup>(٨٦)</sup>، ومن المؤسف أن تنفيذها لا يزال بطيئاً<sup>(٨٧)</sup>.
- ٩٤- ويجري حالياً الترويج لمشروع القانون الذي ينظم الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة. وامتثالاً لأحكام المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،

يعدّل مشروع القانون مفهوم الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إتاحة الإمكانية للكبار والبالغين الذين تحرروا من الوصاية للحصول على الحماية في حالة تراجع قدراتهم الشخصية والبدنية والعقلية وإنشاء مجلس أسري، وهو ينص على إمكانية تعيين وصي مؤقت لهم وكذلك القدرة على تمثيل أنفسهم في الإجراءات المدنية. ووُضع البرنامج الوطني للإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، وسيواصل البرنامج الإصلاحات التي بدأت في ظل استراتيجية الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٥- وتنظّم بصورة منهجية حملات التوعية الاجتماعية بحقوق الإنسان والفرص المتاحة لتحقيق الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع وسائل الإعلام الجماهيري للترويج لأفضل الممارسات في مجال الإعاقة<sup>(٨٨)</sup>.

## كاف- الحق في دراسة اللغة الرسمية / لغة الدولة (٧٣-٩)

٩٦- تقدّم أنشطة تعزيز اللغة الرسمية وتدريب السكان البالغين إلى الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية، ولا سيما البالغون الناطقون بلغة أخرى، بالتعاون مع المفوض السامي للأقليات القومية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والسلطات العامة المحلية والرابطة الوطنية للمدرسين الأوروبيين في مولدوفا (الرابطة الوطنية للمدرسين)<sup>(٨٩)</sup>.

٩٧- ونُفذ مشروع تدريس لغة الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية في مولدوفا وكذلك برنامج تعلم اللغة الرومانية عن بعد<sup>(٩٠)</sup> الذي يهدف إلى تحقيق الإدماج اللغوي والاجتماعي والثقافي والمهني للناطقين بلغات أخرى<sup>(٩١)</sup>. وأقر البرنامج الوطني لتحسين نوعية اللغة الرومانية في مؤسسات التعليم العام للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية (٢٠١٦-٢٠٢٠)<sup>(٩٢)</sup>.

٩٨- ومنذ عام ٢٠١٦، نفذ مشروع جديد وهو برنامج تعلم اللغتين الرومانية والغاغاوزية بصورة متزامنة. ويهدف هذا البرنامج إلى إشراك ١٥٠ طفلاً على الأقل (من ٥ إلى ٧ سنوات) مع آبائهم في تعلم اللغتين الرومانية والغاغاوزية (من ثلاث مقاطعات في الوحدة الإقليمية المستقلة لمنطقة غاغاوزيا (كومرات وسيادار - لونغا وفولكانيسيتي).

## لام- الأحداث التي وقعت في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (٧٣-١٣)

٩٩- بعد الأحداث التي وقعت في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، سُجّلت ودرست ١٠٨ شكاوى بشأن ادعاءات تعرض متظاهرين للتعذيب أو العقوبة أو الاتجار بالبشر على أيدي الشرطة، وبدأ المدعون العامون تحقيقات بحكم المنصب في ٣١ قضية. وفي المجموع، فتحت ٧١ قضية جنائية<sup>(٩٣)</sup>. ومن بين العدد الإجمالي، أنهيت ٢٨ قضية مرفوعة ضد ٤٧ رجلاً من رجال الشرطة وأُرسلت إلى المحكمة<sup>(٩٤)</sup>. وجرى إيقاف ١٤ موظفاً عن عمله لفترة مؤقتة في وزارة الداخلية<sup>(٩٥)</sup>. ومن بين مجموع عدد القضايا الجنائية أغلقت التحقيقات الجنائية في ٢٨ قضية مرفوعة على ٤٧ رجلاً من رجال الشرطة بتوجيه الاتهام وإحالتها إلى المحكمة. وأصدرت المحاكم



الابتدائية أحكاماً في ٢٧ قضية بشأن ٤٦ رجلاً من رجال الشرطة<sup>(٩٦)</sup>، واتخذت محاكم الاستئناف ٣٩ قراراً بشأن ٦٧ شخصاً<sup>(٩٧)</sup>، واعتمدت محكمة العدل العليا ٣١ قراراً<sup>(٩٨)</sup>.

١٠٠ - وفتحت قضايا جنائية<sup>(٩٩)</sup> ضد الأشخاص الذين شاركوا بنشاط في الاضطرابات الجماعية<sup>(١٠٠)</sup>. وأصدرت المحاكم ١٩ حكماً بحق ٢٨ شخصاً<sup>(١٠١)</sup>، وكذلك ١٧ حكماً لا رجعة فيه بحق ٢٧ شخصاً<sup>(١٠٢)</sup>.

١٠١ - وأنشئت لجنة حكومية<sup>(١٠٣)</sup> لتحديد المدنيين والموظفين العاملين في وكالات إنفاذ القانون الذين عانوا أثناء الأحداث والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم<sup>(١٠٤)</sup>، وقد حددت اللجنة جميع الأشخاص الذين عانوا خلال أحداث نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وقدمت إليهم التعويضات.

### ميم - منطقة ترانسنيستريا التابعة لجمهورية مولدوفا (٧٥-٤١ و ٧٣-٦٣)

١٠٢ - عقب الزيارة التي قامت بها السيدة نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لحقوق الإنسان إلى مولدوفا (من ١ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، أعدّ السيد توماس هامبرغ، المفوض الأوروبي السابق لحقوق الإنسان، التقرير المتعلق بحالة حقوق الإنسان في منطقة ترانسنيستريا التابعة لجمهورية مولدوفا الذي صدر في شباط/فبراير ٢٠١٣. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تعذرت مناقشة التوصيات الواردة في تقرير هامبرغ في إطار منابر الحوار الذي كان جارياً آنذاك بين شيسيناو وتيراسبول لأسباب خارجة عن سيطرة السلطات المولدوفية. ومع ذلك، من المرتقب تناول مسألة تحديد الإمكانيات اللازمة لتنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه في خطة العمل الوطنية المقبلة لحقوق الإنسان. ولا تزال منطقة ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا تشكل فجوة كبيرة في مجال حماية حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نحن ملتزمون بتسوية القضايا ذات الصلة عن طريق الحوار والتفاهم المتبادل على أساس المعايير والالتزامات الدولية بإحداث تأثير حقيقي في حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

١٠٣ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، فتح باب مكتب مركز حقوق الإنسان السابق لمولدوفا بقرية فارنيتا مما زاد من فرص تعامل موظفي مكتب محامي الشعب مع السكان المقيمين في ترانسنيستريا. ونتيجة لذلك، جرى تيسير تعزيز حقوق الإنسان والتدريب القانوني لتلك الفئة من السكان. وتقدّم حالياً المساعدة القانونية التي تكفلها الحكومة إلى الأشخاص الضعفاء اجتماعياً من منطقة ترانسنيستريا وبلدية تيغينا (بندر). وبهذه الطريقة، وُضع نظام خدمة جيدة في كل من المجال الاجتماعي والاقتصادي والقانوني لضمان حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك منطقة ترانسنيستريا.

١٠٤ - ولضمان الحق في التربية والتعليم، خصصت مقاعد جامعية بتمويل من الميزانية الخرجي المؤسسات التعليمية من منطقة ترانسنيستريا وبلدية تيغينا (بندر).

## رابعاً - الأولويات والمبادرات الوطنية

- مواصلة تحقيق الأهداف الواردة في برنامج عمل الحكومة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨؛
- تحسين آلية الإشراف على تطبيق التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان جديدة وشاملة (٢٠١٧-٢٠٢٠)؛
- إنشاء آلية لتنسيق تنفيذ ورصد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عن التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- تحديد الحلول اللازمة لتحسين حالة حقوق الإنسان في منطقة ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا؛
- تطبيق استراتيجية إصلاح قطاع العدالة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ بكفاءة وإنفاذ نواتجها. ووضع وثيقة سياسات جديدة من أجل كفالة استمرار إصلاح العدالة؛
- تعزيز القدرات المؤسسية لأنشطة مكتب محامي الشعب (أمين المظالم) لكي يعمل بكفاءة وتحسين قانون أمين المظالم تمشياً مع رأي لجنة البندقية الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٥ ومبادئ باريس بشأن المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (الفئة ألف)؛
- تعزيز الإطار المعياري الناظم لأنشطة واختصاصات مجلس منع التمييز والقضاء عليه وضمان المساواة؛
- تعزيز أداء الآلية الوقائية الوطنية (وفقاً لأحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة)؛
- وضع سياسات منسقة وبعيدة المدى من أجل منع جميع أشكال العنف ومكافحتها. وإنشاء آلية لدعم ضحايا العنف، والإشراف على تنفيذ أوامر الحماية؛
- تنفيذ خطة العمل الوطنية للعجز الروما (٢٠١٦-٢٠٢٠)؛
- ضمان حرية التعبير على شبكة الإنترنت وخارجها، فضلاً عن حماية البيانات الشخصية؛
- وضع آليات لمنع ومكافحة جميع أشكال الاستغلال وسوء المعاملة والعنف على الأطفال؛
- منع ومكافحة الاتجار بالبشر من خلال تعزيز القدرات المركزية والمحلية بشأن الأشكال الجديدة للاتجار على الإنترنت؛
- تحسين عملية تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛
- الدعوة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الدولي.

## Notes

- <sup>1</sup> HRC resolutions 5/1 dated 18 June 2007 and 16/21 dated 25 March 2011, plus follow-up General Guidelines for the Preparation of Information under the Universal Periodic Review (A/HRC/DEC/17/119).
- <sup>2</sup> In force since 09.05.2014.
- <sup>3</sup> By the Law No. 164 of 31.07.2015 the Regulation on the organization and operation of the People's Advocate Office was approved.
- <sup>4</sup> The Action Plan in support of the Roma population of the RM for 2011-2015; National Programme for gender equality for 2010-2015 and the Action Plan for the implementation of the Programme for 2013-2015; Action Plan for the implementation of Justice Sector Reform Strategy for 2011-2016; Action Plan for 2011-2015 for the implementation of the National Strategy on Migration and Asylum (2011-2020); Visa Liberalization Action Plan (Chapter 2.4.3. Rights of citizens, including the protection of persons belonging to national minorities) that had a strong focus on human rights policies.
- <sup>5</sup> Consultations were attended by international experts; they examined provisions of conventions on migration ratified already by the RM, their compatibility with the national legislation.
- <sup>6</sup> The GD No. 1331 of 29.11.2007.
- <sup>7</sup> The GD No. 644 of 23.08.2013. In December 2015 IRB developed and submitted to the CERD Committee the Observations of the RM regarding individual opinion No. 57/2015 addressed to Mr. Belemvire, which was submitted to CERD Committee for examination on 21 April 2015. We would like to mention that this is the first case communicated to the Government since the recognition of the CERD authority by the RM.
- <sup>8</sup> The Law No. 312 of 26.12.2012, in force since 01.12.2013.
- <sup>9</sup> The Law No. 131 of 11.07.2014, in force since 10.02.2016.
- <sup>10</sup> The Law No. 125 of 31.05.2012, in force since 13.07.2012.
- <sup>11</sup> By the Law No. 298 of 21.12.2012 the Regulation on the activity of the Council on the prevention and elimination of discrimination and ensuring equality, this becoming functional since October 2013.
- <sup>12</sup> During the period 2013-2015, the Council registered 348 complaints and the members of the Council have initiated 17 cases ex officio. Having examined the cases, the Council adopted 230 decisions of which 103 decisions established discrimination and 45 decisions – did not establish discrimination and 81 decisions of inadmissibility. During the same period, the Council concluded 32 reports on discovered administrative offences and issued a number of recommendations to prevent and eliminate discrimination in future on behalf of the respondents. At the same time, the Council reviewed 28 regulations in force from the perspective of compliance with non-discrimination standards and issued 48 advisory opinions with regard to the compliance of draft normative acts with the non-discrimination standards. During the reporting period, the Council organized and carried out public awareness campaigns, having organized in this sense 109 trainings with the participation of 2192 persons.
- <sup>13</sup> The Law No. 306 of 26.12.2012 has incriminated the contraventions and some discriminatory facts, introduced amendments and supplements to the CC, CPC, and Contravention Code and to a number of special laws.
- <sup>14</sup> An eloquent example of judiciary practice is the Decision of Rascani Court of Justice of Chisinau mun. that obliged the owner of the mdn.md to eliminate the black list of public officials and protectors of LGBT persons' rights from its webpage.
- <sup>15</sup> The Code of Ethics of the broadcasters was amended by Decision of the CCA No. 197 of 23.12.2014, which has included the gender equality. The media monitoring methodology was amended with the gender equality/dimension. For instance, the monitoring reports of electoral campaign of the broadcasters during 2014 parliamentary elections and 2015 general local elections monitored the gender inclusion (masculine/feminine) in the social-political, equidistance and objectivity component.
- <sup>16</sup> [http://www.cnajgs.md/uploads/asset/file/ro/419/Manual\\_Anti-Discriminare\\_pentru\\_Judecatori.pdf](http://www.cnajgs.md/uploads/asset/file/ro/419/Manual_Anti-Discriminare_pentru_Judecatori.pdf)
- <sup>17</sup> In 2015 the NIJ trained 470 persons from all districts of the republic, including: 2 seminars in prevention and combating racial discrimination and intolerance - 30 judges and 30 prosecutors; 10 seminars in preventing and combating gender-based discrimination – 150 judges and 150 prosecutors; 3 seminars in the protection of migrants against discrimination - 25 judges, 25 prosecutors and 20 criminal investigators of the police.
- <sup>18</sup> The draft defines clearly, fully and insusceptible of interpretations the facts motivated by the pre-trial.

- <sup>19</sup> Events: the 12th edition of the Rainbow over Nistru Festival of the LGBT community organized by the NGO GenderDoc-M (February 2013) and first LGBT Marche on 19.05.2013, organized on the International Day against Homophobia and Transphobia with the participation of the Commissioner for Enlargement and European Neighborhood Policy, Mr. Stefan Fule.
- <sup>20</sup> The Action Plan of the Government for 2013-2014, approved by the GD No.125 of 30 May 2013; the Action Plan of the Government for 2015-2018, Action Plan of the Government of the Republic of Moldova for 2016-2018 approved by Parliament Decision No. 01 of 20 January 2016; National Human Rights Action Plan for 2011-2014; National Action Plan for the implementation of the RM-EU Association Agreement for 2014-2016, approved by GD No. 808 of 7 October 2014; National Cultural Development Strategy ‘Culture-2020’ approved by GD No.271 of 9 April 2014, etc.
- <sup>21</sup> The main laws that regulate the rights of persons belonging to national minorities include the Constitution, Law No. 3456-XI on languages spoken in the Republic of Moldova of 01.09.1989, Law No. 382-XV on the rights of persons belonging to national minorities and the legal status of their organization of 19.06.2001, Law No. 546-XV on the approval of the National Policy Concept of the Republic of Moldova of 19.12.2003, Law No. 344-XIII on special legal status of Gagauzia (Gagauz-Yeri) of 23.12.1994. 2. Laws that regulate the rights of persons belonging to national minorities in different fields include: Law on the procedure to publish and entering into force of official acts (No.173-XIII of 06.07.1994), Law on the rights of the child (No. 338-XIII of 15.12.1994); Law on identity documents in the national passport system (No. 273-XIII of 09.11.1994); Law on the judiciary (No.514-XIII of 06.07.1995); Law on publicity (No. 1227-XIII of 27.06.1997); Law on Culture (No. 413-XIV of 27.05.1999); Law on citizenship (No. 1024-XIV of 02.06. 2000); Law on access to information (No. 982-XIV of 11.05.2000); the Audio-visual Code of the Republic of Moldova (No. 260-XVI of 27.07.2006); Law on freedom of conscience, thought and religion (No. 125-XVI of 11.05.2007); Law on ensuring equality (No. 121 of 25.05.2012), Education Code (No. 152 of 17.07.2014), etc. 3) Decrees of the President and GDs on ensuring cultural development of minorities (Ukrainians, Russians, Bulgarians, Roma, Jews).
- <sup>22</sup> In 2014-2015, IRB in cooperation with ethno-cultural organizations organized about 450 actions, including fine arts and craftsmanship exhibitions, book launches, commemoration and celebration evenings, festivals, promotion of national traditions and habits, conferences, roundtables, seminars, concerts, shows, competitions, national holidays, etc. The financial support of these IRB activities accounted to about MDL 394 thousand in 2014.
- <sup>23</sup> Approved by the GD No. 494 of 08 July 2011 and amended by the GD No. 56 of 31 January 2012. Local public administration authorities developed local sectorial plans, organized awareness campaigns of public opinion towards the spiritual values of the Roma, combating the discrimination of Roma and promotion of cultural diversity, non-government organizations of Roma were supported and cultural diversity were promoted in the RM, cultural events were organized to celebrate the International Day of Roma People.
- <sup>24</sup> The GD No. 557 of 17.07.2013 on the approval of the Framework-Regulation on the activity of community mediators.
- <sup>25</sup> A framework of assistance in optimizing the requests for social, medical, education, civil papers, etc. assistance, distributed to leaders of Roma association, as well as population in communities densely populated by Romani.
- <sup>26</sup> The curricula for schools teaching in mother’s and official language are developed annually, as well as curricula for studying the mother language as a subject.
- <sup>27</sup> The Russian schools are traditionally attended by persons belonging to national minorities: 262 gymnasiums and lyceums/high schools, Russian schools where Ukrainian, Gagauzian, Bulgarian languages are studied as subject 3 times a week and a new subject – History, culture and traditions of Russians, Ukrainians, Gagauzians, Bulgarians - once a week; experimental gymnasiums and lyceums/high schools where the primary and secondary education is delivered in mother language: Ukrainian and Bulgarian.
- <sup>28</sup> The GD No. 904.
- <sup>29</sup> The GD No. 410 of 4 April 2003.
- <sup>30</sup> The Law No.169 of 9 July 2010.
- <sup>31</sup> The GD No. 523 of 11 July 2011.
- <sup>32</sup> In the academic year 2014-2015, 35 pre-school education institutions had registered 2,127 children with disabilities, pre-university institution – about 8,564 children with special needs in education. Also, 17 schools for children with deficiencies in intellectual or physical development have registered 1,000 children with disabilities, and about 780 children are home schooled. In the academic year 2014–2015, the secondary professional education accounted for about 167 children with physical and sensor disabilities. There is a tendency to integrate the children with disabilities in high education institution, hence, 278 young people with severe or accentuated disability were enrolled in 20 high education institutions in the academic period 2013–2016.

- <sup>33</sup> Created based on the GD. 732 of 16.09.2013.
- <sup>34</sup> The GD No.234 of 25 February 2005 on meals provided by schools; GD No.198 of 16 April 1993 on the protection of socially vulnerable children and families; Order of the Minister of Education No.1277 of 30 December 2014 on financial means for children's meals in education institutions.
- <sup>35</sup> Approved by the Parliament Decision No. 6 of 16 February 2012. According to statistics, 378 of total 487 actions are considered achieved, this accounting for 77.6% of the total to be implemented.
- <sup>36</sup> In 2012-2015 the legal professionals and judges benefited from training in information technology application. By Decision No. 165/6 of 18.02.2014, the Regulation on establishing single national complexity levels of civil, criminal and contravention cases was approved, which include also the List of complexity levels.
- <sup>37</sup> The Law No. 233 of 10.12.2015 on amending and supplementing Article 19 of the Law No. 544-XIII of 20 July 1995 on the status of judges; the Law No. 177 of 25.07.2014 on amending and supplementing some legislative acts; the Law No. 153 of 05.07.2012 on amending and supplementing some legislative acts.
- <sup>38</sup> In force since 01.08.2016.
- <sup>39</sup> According to public opinion polls carried out by the Institute for Public Policy, there was registered an increase of confidence of citizens within the MIA in 2013 from 23.7% in May to 31.3% in December.
- <sup>40</sup> The Law No. 69 of 14.04.2016 on the organization of notary activity; the Law No. 137 of 3 July 2015 on mediation; the Law No. 264 of 11.12.2008 on the status, authorization and organization of the activity of interpreters and translators in the justice sector; the Law No. 161 of 18.07.2014 on authorized administrators; the Law No. 68 of 14.04.2016 on judiciary expertise and status of judiciary experts.
- <sup>41</sup> According to statistics, in 2015 there were registered more sentences convicting State agents to imprisonment with real serving time of sentence.
- <sup>42</sup> Approved by the Order of General Prosecutor No.76/08 of 30.12.2013, it is a methodological guide addressed to prosecutors who investigate torture, leading to reduced delays by observing reasonable investigation terms, unifies the investigative practice of criminal case of ill-treatment.
- <sup>43</sup> The Regulation was approved by joint Order of the General Prosecutor, Minister of Justice, Minister of Health, Minister of Internal Affairs, Director of National Anticorruption Centre and Director of Customs Service, and published in the Official Monitor No.147-151 of 06.06.2014, in force since 07.07.2014. The Regulation institutes clear, express, and diligent mechanisms to identify, register, report and examine the complaints on torture, IDT, as well as the possibility of the prosecutors to act rapidly in such cases. Current statistics data prove that polices promoted lately have had a positive impact in diminishing the number of torture cases. If the number of complaints on ill-treatment has not changed, then the cases of torture have shown a sharp reduction: from 130 complaints in 2013 to 88 in 2014 (which is a difference of 32.4%), a trend that practically have been registered in 2015 too when the number dropped from 88 to 40 complaints, (in per cent – by 54.5% less).
- <sup>44</sup> 600 video cameras in prisons, 44 video cameras in the police inspectorates, including in questioning rooms for hearings.
- <sup>45</sup> Allocated financial means are used for capital and current reparations, medical assistance services, meals to detainees and ensure the detainees with household products.
- <sup>46</sup> The GD No. 716 of 28.08.2014 on the approval of the Regulation on the Register of detained, arrested and convicted persons (joint one for DPI, GPI, MIA and NAC).
- <sup>47</sup> By the Law No. 138 of 31.12.2015 on amending and supplementing some legislative acts.
- <sup>48</sup> The monitoring is provided through bracelets and transmitters, which notify through GPS technologies, via a mobile, land line the monitoring center about the violation of allowed perimeter. The number of violation of probation cases will be decreased by 30% by 2018. About 100 persons were monitored in the first year. Their number will gradually increase to 500 by 2018.
- <sup>49</sup> The GD No. 596 of 02.07.2010. The groups in primary grades are formed based on applications of parents or legal guardians of pupils, in secondary and high school – based on applications of children. The subject is taught based on Curriculum developed in two options: one for Orthodox and Roman-Catholic religion and other for Evangelistic and Seventh Day Adventist religion. The children who belong to different religious cults do not attend these classes.
- <sup>50</sup> To ensure freedom of expression, the cable television in small localities include between 25-30 channels and over 100-130 channels – in case of larger distributors. Due to steep progress of electronic communications and information technologies, the number of broadcasted/re-transmitted channels is growing, especially the channels in Russian language. The share of Russian channels in the informational space in the RM is 75-80%. Most radiobroadcasters who hold broadcasting licenses broadcast daily newsletters, analytical and information and entertainment shows in Russian language, ensuring persons belonging to national minorities with free and unfettered access to information. The competition to select draft audio-visual programmes takes places since 2013 to allocate financial resources for production of projects on/about/with and in languages of national minorities (Russian, Romanian, Bulgarian, Gagauzian) from the Fund for Radiobroadcaster Support.

- <sup>51</sup> The Law was published on 1 May 2015 and is in force since 1 November 2015. The Law reduced from 5 to 2 the number of licenses held by a radiobroadcaster in the same administrative-territorial unit. The declarations of private radiobroadcasters are examined during public session, published on the CCA webpage and contain information on owner/final beneficiary of each TV or radio channel.
- <sup>52</sup> The draft of the Audio-visual Code was voted in the Parliament in the first reading on 1 July 2016.
- <sup>53</sup> Awareness campaigns on violence against women are organized every year: 2013 campaign - 16 days of actions against gender violence with the message 'Indifference makes you an accomplice to violence!', the 2014 slogan was 'Live your life without violence', the 2015 message was 'Life with no domestic violence'. For the first time in 2014 the State budget allocated financial resources to organize the campaign. The campaigns include different activities: seminars and awareness campaigns within high education institutions, local and national flash mobs, TV and radio shows, press conferences with the participation of State officials, etc. These are covering the entire territory of the republic engaging local and central public authorities and civil society.
- <sup>54</sup> A draft that introduced amendments to 17 legislative acts. Law on Government – ministries/deputy ministries, Electoral Code – collection of information desegregated by sex and political party registration by observing the principle of gender equality, Law on ensuring equal chances between women and men and Law on political parties – their obligation to contribute to gender equality and equal chances between men and women. The following were modified: Law on media, Law on publicity, Audio-visual Code to oblige periodical publications and press agents to use non-sexist language and to present the images of women and men in the light of equal rights in public and private life, to include the criteria of inadequate publications and to define the sexist publications.
- <sup>55</sup> For 14 calendar days, the objective to conciliate the family and professional lives was implemented to ensure a harmonious growth and development of the child in accordance with the Strategy for the protection of child and family for 2014-2020.
- <sup>56</sup> Was approved by the Government on 27.04.2016.
- <sup>57</sup> The draft modified the definitions: domestic violence, moral prejudice and aggressor/perpetuator, as well as includes new definitions 'crises/critical situations', 'urgent restraining order'. The new inclusion of 'urgent restraining order' as temporary protection measure for the victim, has the purpose to improve the protection mechanism applied by the police for up to 10 days. According to this, the aggressor/perpetuator is removed immediately from the family by setting interdictions to prevent the repetition/commission of violent actions. The inclusion of new contravention 'persecution acts' is promoted – repeated persecution of a person causing anxiety, fear for own safety or safety of close family, forcing the person to change its lifestyle. It is suggested to extend the circle of subjects in the Criminal Code (family member) to include life partners, parents and children, relatives and in-laws who live together or separately and to extend the range of rights to victims of domestic violence.
- <sup>58</sup> The goal of the Strategy – ensure a systemic approach towards violence against women, including towards domestic violence and ensure an efficient response of law-enforcement agencies in cases of violence, focused on the four pillars of Istanbul Convention: Prevention, Protection, Punishment and Integrated Policies. The Strategy's focus is to inform about the seriousness of phenomenon, zero tolerance against all forms of violence, combating stereotypes and gender prejudice, enhancing legal and normative framework in accordance with international standards.
- <sup>59</sup> Unfortunately, the criminal situation indicates the increase in cases of domestic violence, including resulting in serious consequences or death of the victim. Methodological recommendations on the implementation of legislation in combating domestic violence with permanent title to ensure trainings on quick and effective action at the initial phase of violent manifestations were developed.
- <sup>60</sup> The centers provide psychological services, social and medical assistance, as well as legal assistance to victims of domestic violence: 7 are funded from the State budget through local state budget and 1 center is funded by a NGO: Maternal Centre 'Pro Familia' in Causeni; Centre for Assistance and Protection of Victims and Potential Victims of Human Trafficking, Causeni; Maternal Centre 'Pro Femina' in Hincesti; Maternal Centre in Cahul; Family Crisis Centre 'Sotis' in Balti; Maternal Centre 'Ariadna' in Drochia; Centre for Assistance and Protection of Victims and Potential Victims of Human Trafficking in Chisinau; AO Centre 'Casa Marioarei' in Chisinau municipality.
- <sup>61</sup> The first service (social apartment) for victims of domestic violence with a capacity of 3-5 couples mother-child was launched in March 2015 in Bender town. It provides the same range of services as on the Right Bank of the River Nistru. All projects were implemented with the support of foreign partners and civil society. In 2013 – 2015 the service networking in Transnistria region assisted 692 beneficiaries, of which 362 victims of domestic violence. At the same time, the hotline was launched for victims of domestic violence, which assisted 4,139 cases in the same period.

- <sup>62</sup> The GD No. 434. The document includes a set of long-term priorities and policies meant to solve issues faced by the family and the child as response to challenges of the RM to migration phenomenon, economic situation and factors resulted from advanced technologies.
- <sup>63</sup> The service is available at a national number and is free, 24/24, confidential and anonymous, and provides psychological counselling to children, parents and/or their caretaker, facilitates the access to child protection system.
- <sup>64</sup> The system includes data on controls carried out by the SLI at different units, number and nature of violations discovered and has to be integrated into the portal of the Electronic Governance Centre (E-Government). The system has a separated component that allows monitoring and use of data on labor law violation with regard to minors.
- <sup>65</sup> The GD No. 541 of 07.07.2014.
- <sup>66</sup> The Order of the Ministry of Education No. 393 of 29 September 2014.
- <sup>67</sup> The GD No. 780 of 25.09.2014, represents a monthly or lump sum financial support for a determined period of time but not longer than 6 months to care for the child and/or enroll the child in the educational process provided to the parents or de facto caretaker of the child.
- <sup>68</sup> Statistics show a positive impact of juvenile justice reform on the criminal proceedings in cases with children. In 2010 – 2014 the following statistics were registered regarding holding and arresting minors: 2010 – 44/43; 2011 – 40/25; 2012 – 59/43; 2013 – 35/24; 2014 – 18/13, 2015 – 41/31.
- <sup>69</sup> Currently, criminal proceedings in criminal cases with minors are being closed in the proportion of 95-98% within a month. The term of criminal case examination in court is already different; sometimes the sentences are delivered in the pre-trial and other times by extending the examination of such cases up to 3-6 months. This delay is determined by the absence of the culprits, injured parties, witnesses, defenders, etc., overloaded schedule of the judges (in case of postponement, appoint the criminal case in a month or even longer). The alternative measures to serving a sentence are applied in over 50% of cases that involve children suspected of committing a crime. The reconciliation, release from criminal liability and constraint measures for educational purposes are most often applied.
- <sup>70</sup> Approved by Order of General Prosecutor No.25/25 of 03.08.2015 and decision of the Superior Council of Magistracy No.619/25 of 02.09.2015.
- <sup>71</sup> The methodological Guide for lawyers specialized in providing State guaranteed legal aid in cases with minors was developed. The training courses: 'Applying procedural measures of constraint and preventive measures. Extending the application of alternative measures to detention for detained minors' are provided by the NIJ.
- <sup>72</sup> The educational process of minor inmates is differentiated, in accordance with an individual educational intervention plan and is carried by taking into account the individual particularities of the inmate (based on complex evaluation and behavior analysis), using individual or group psycho-pedagogical methods. The individual disciplinary liability which implies disciplinary isolation of the minor is applied only as an exceptional measure, if he/she committed repeatedly, intentionally irregularities that may significantly make disorder or breach the safety of the prison, own life or health or life and health of other persons.
- <sup>73</sup> Order of the Director of the Department for Penitentiary Institutions No.116 of 08 May 2013.
- <sup>74</sup> The Action Plan of the National Probation Inspectorate for 2016, para. 2.1. The preventive actions are implemented based on cooperation agreements/memorandums of understanding signed with public and private organizations. For instance: Agreement with General Inspectorate of Police (No.4 of 09.12.2014) Chapter III Responsibilities of parties para. f) to ensure the participation of the probation councilor for minors and a representative of the Inspectorate of Police in classes organized for the prevention of the crime phenomenon among delinquent children in education institutions to prevent new crimes.
- <sup>75</sup> The Law defines clearly the difference between forced labor and THB for exploitation, pimping and THB for sexual exploitation. The sanctions for trafficking in children, pimping and begging, THB by public and international officials were tightened; the beneficiaries of THB services were punished, organ trafficking and publicity for selling and procurement of organs became an offence. The amendments resulted in signing the European Convention on the Fight against Trafficking in Human Organs on 25.03.2015.
- <sup>76</sup> To draft a public policy that ensures the right of the victim to compensation guaranteed by the State, in 2013, at the initiative of Standing Secretariat of the NTHBC, the Study 'Rights, Reinstatement and Resolution: compensation of victims of human trafficking in the Republic of Moldova' has been developed with the purpose to examine the legal framework in view of compensation provided to people who suffered from these experiences. The Study examined the subject in the view of access to compensation for severe violation of human rights, such as trafficking being essential for any strategy that intends to prevent and protect efficiently the victims.

- <sup>77</sup> The Law No. 121 of 02.06.2016 on the amendment of Article 1751 of the Criminal Code of the Republic of Moldova No. 985-XV of 18 April 2002.
- <sup>78</sup> 2013 – National Campaign ‘Anti-trafficking week’; 29-30 September 2015 Regional Conference: ‘Ten years of the Council of Europe Convention on Action against Trafficking in Human Beings: Results and Perspectives in Eastern Europe (Belarus, Republic of Moldova and Ukraine)’; 1 October 2015 Roundtable entitled ‘Presentation of experience of the Republic of Moldova in the repatriation process of victims of human trafficking (adults and children), unaccompanied children and migrants in difficulty, beneficiaries of the National Referral System to specialists from Ukraine’. The prevention is ensured through the medialization (as far as possible) of investigated case files on prevention and action against THB. Measures to enhance the professional level of investigating officers and prosecutors in cases of THB are being undertaken, training courses in cooperation with national and international NGOs are organized.
- <sup>79</sup> National Referral System (NRS), approved by the Parliament Decision No.257 of 30.12.2008 (for years 2009-2016), for protection and assistance to victims and potential victims of human trafficking – is the special framework to cooperate and coordinate the efforts of State institutions in strategic partnership with civil society, as well as with other active players in this field, to ensure the protection of human rights, victims and potential victims of human trafficking (hereinafter referred to THB). This working methodology has been implemented in the RM since 2006 and has the goal to reinstate and rehabilitate human rights.
- <sup>80</sup> The GD No. 661 of 30.08.2013. Through JBIS – the service providers contribute to changing the attitude of the beneficiaries toward the manner of settling difficult situations and direct the beneficiaries to employment, business launching, professional development, the issued being resolved in a short period of time through common actions of different service providers by offering different solutions. Public service providers, members of the JBIS are territorial social assistance offices, agricultural divisions, economy and capital investments, territorial employment office, territorial labor inspections, land and cadaster relations services, territorial social insurance offices, territorial tax service, legal aid, territorial medical insurance agencies or family doctors, civil offices, territorial civil protection and exceptional situations offices, ecology inspection, department of education, youth and sport.
- <sup>81</sup> The Order of the Minister of Education No. 77 of 22.02.2013.
- <sup>82</sup> The GD No. 65 of 23.01.2013. There have been hired social assistants and psycho-pedagogues within the teams of experts, new criteria to determine the disability and ability to work were developed and approved.
- <sup>83</sup> National Council for the rights of persons with disabilities and national councils for the protection of human rights, rights of children, gender equality, etc.
- <sup>84</sup> Social service ‘communitarian house’ (the GD No.885 of 28.12.2015, provides permanent care to persons with disabilities and strengthens self-service and social skills; the persons benefit from accommodation, protection and supervision of health status, medical assistance and permanent care and support. There are 12 services in the republic covering 81 beneficiaries); Social service ‘personal assistance’ for children and adults with severe disabilities (the GD No. 314 of 23.05.2012, provides assistance so they can live independently in their own house and in the community. In total, about 1,895 personal assistants have been employed and activate currently); Specialized social service ‘Respiro’ (the GD No. 413 of 14.06.2012 provides assistance 24 hours to persons with severe disabilities for maximum 30 days a year, time when the families, relatives or persons who take care of them benefit from a break. There are 5 Respiro services in the republic for 177 beneficiaries/year); Social service ‘Foster family for adults’ (the GD No. 75 of 03.02.2014, provides assistance and care to beneficiaries in the family of family assistant. There are currently 40 services in the republic); sign language interpretation service for persons with hearing impairment (deaf or/and speech impaired persons) and representatives of different authorities in the situations when they need an interpreter to exercise their rights and obligations (the GD No. 333 of 14.05.2014). The specialized social service ‘mobile team’ continues to be rendered. It is provided to persons with average or severe disabilities (especially children with disabilities). The social assistance is provided at the residence of the beneficiary based on his/her identified needs and counselling and support to persons who take care of him/her to increase this person’s social independence and integrity. Currently, 19 mobile teams provide services to about 518 persons with disabilities, including children with disabilities.
- <sup>85</sup> The GD No. 7 of 20.01.2016. Compared to the moment of launching in 2009, in 2015 the number of cases reviewed and meetings held annually by the Committees grew by about 6 times and the results of the activity of Committees denote the need to continue the process of development, diversification and growth of quality of services addressed to families with children in difficulty and implementation at the national level of inclusive education programs.



- <sup>86</sup> The construction companies will ensure the accessibility to persons with disability when designing buildings, the transport companies will adapt the vehicles to be used by persons with disabilities, State and private companies have to reserve and mark accordingly at least 4% of parking lots for vehicles driven by persons with disabilities using the international signs. All public and private institutions have to ensure an accessible infrastructure to persons with disabilities, including in such sectors as culture, tourism, sport, divertissement, housing, etc.
- <sup>87</sup> To ensure full civil and political rights to persons with disabilities, perforated files, special information materials were prepared for the 2014 parliamentary elections, in accordance with the CEC Guideline No. 3019 of 24.11.2014. At the 2015 general local elections, this voting procedure was extended to all 1,977 polling stations. On 26.01.2016, the Regulation on accessibility of electoral process to persons with disability was approved by Decision No. 4463. It was developed with the support of development partners.
- <sup>88</sup> The Action Plan dedicated to the International Day of Persons with Disabilities (3 December) is developed and implemented with the participation of PLAs, international agencies and civil society every year (fairs to sell goods manufactured by persons with disabilities, press conferences, roundtables). During the Human Rights Watch Film Festival organized annually, the movie theatres show films about and with persons with disabilities.
- <sup>89</sup> ANTEM has become an active promoter of studying the official language by foreigners, professional, competent and responsible approach to integrate the persons belonging to national minorities by cultivating the communication skills. ANTEM perseverates in opening the dialogue and intercultural and interethnic communication by providing services to study the official language to different categories of beneficiaries.
- <sup>90</sup> In 2015 the programme had about 300 beneficiaries (including students, school managers, young specialists, young mothers, persons with disabilities) in 9 localities of the R. Moldova.
- <sup>91</sup> In 2008-2015, about 5000 public officials, doctors, professors, employees in economy, policemen, etc. benefited of training courses for studying Romanian languages organized by ANTEM.
- <sup>92</sup> The GD No. 904 of 31 December 2015.
- <sup>93</sup> 42 – torture, 19 – misuse of power and excess of duties, 10 – other crimes.
- <sup>94</sup> In other cases, the criminal proceedings were stopped due to lack of constitutive elements of crimes, or were suspended because it was not possible to identify the persons who acted illegally, because their heads were covered with hoodies.
- <sup>95</sup> This procedural measure of constraint is applied to 9 defendants, because when its application was appealed, the court satisfied the complaints of 5 accused.
- <sup>96</sup> 8 sentences with regard to 16 policemen; 2 sentences to discontinue with regard to 3 policemen; 17 acquittals with regard to 27 policemen.
- <sup>97</sup> 18 convictions with regard to 34 persons (hence, 3 acquittals were overturned); 4 decisions to suspend criminal proceedings against 7 persons, including one sentence against one person due to the death of offender; 16 decisions to deny appeals to 24 persons, by maintaining the sentences of the courts of first instances; one decision regarding 2 persons to return the case to the court of first instance for re-adjudication.
- <sup>98</sup> 14 decisions with regard to 26 persons to admit ordinary appeals and return the cases to court of appeal for re-adjudication; 3 decisions with regard to 7 persons to admit the appeals, overturn the decisions and adopt new decisions; 14 decisions with regard to 19 persons to reject the appeals and maintain the decisions of the Court of Appeal.
- <sup>99</sup> Accompanied by the destruction of buildings housing the Parliament and the President (art.285 CC), committing hooliganism (art.287 CC), and open subtraction of goods from these premises – theft (art.187 CC).
- <sup>100</sup> Initiated – 102 criminal cases; sent to court – 31 criminal cases with regard to 43 persons; criminal proceedings suspended in 3 criminal cases with regard to 6 persons which get away from the prosecution (4 are minors); criminal proceedings stopped in 68 criminal cases with regard to 178 persons, including due to reconciliation of the accused with the representative of the State.
- <sup>101</sup> Convictions in 9 criminal cases with regard to 14 persons; acquittals – 1 criminal case with regard to 1 person; the criminal proceedings stopped in 9 cases with regard to 13 persons.
- <sup>102</sup> 7 conviction sentences with regard to 11 persons (based on a sentence – one person was fined, and in the rest of the cases, the conditional suspension of penalty was applied).
- <sup>103</sup> The GD No. 67 of 2 February 2012.